Document: EB 2013/LOT/P.15/Rev.1
Date: 8 December 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق
بشأن منحتين مقترح تقديمهما إلى الجمهورية اليمنية من أجل برنامج النمو الريفي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:
محمد عبد القادر
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2627 5459 39+
البريد الإلكتروني: m.abdelgadir@ifad.org

نشر الوثائق:
Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف البرنامج **4**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 4

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج 4

جيم– المكونات/النتائج 4

ثالثا– تنفيذ البرنامج **5**

ألف– النهج 5

باء– الإطار التنظيمي 5

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 6

هاء– الإشراف 7

رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده **8**

ألف– تكاليف البرنامج 8

باء– تمويل البرنامج 8

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 9

دال– الاستدامة 10

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 10

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **10**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 10

باء – المواءمة والتنسيق 11

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 11

دال– الانخراط في السياسات 11

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **12**

سابعا– التوصية **12**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 13

الذيل

الإطار المنطقي 1

خريطة منطقة البرنامج

الجمهورية اليمنية
برنامج النمو الريفي
تقرير التصميم

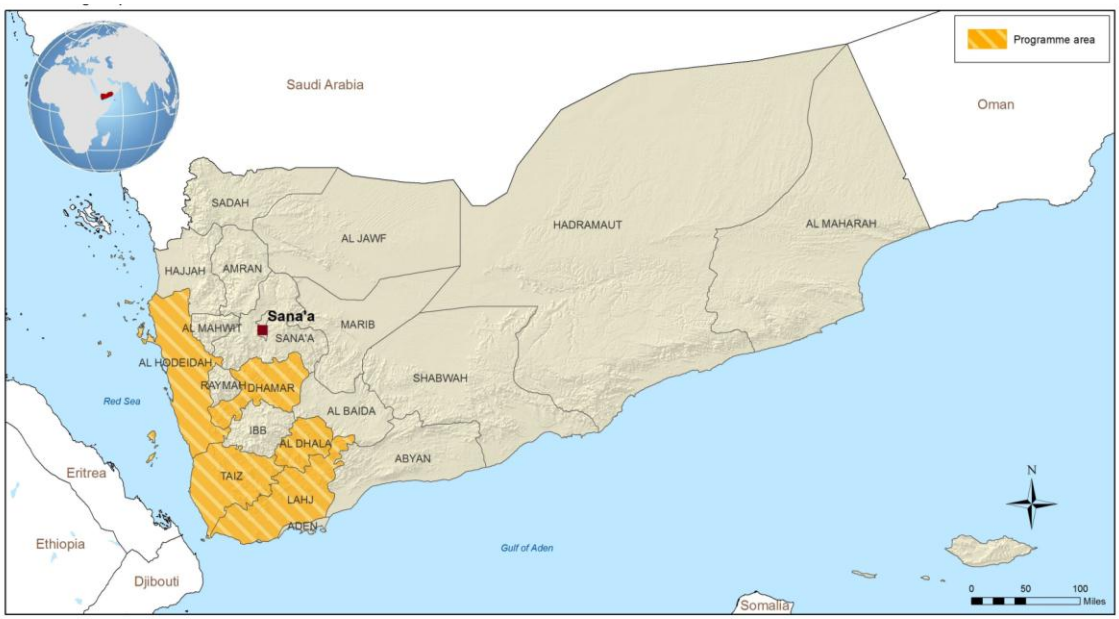

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

الجمهورية اليمنية

برنامج النمو الريفي

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق
المتلقي:	الجمهورية اليمنية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والري
التكلفة الكلية للبرنامج:	127.4 مليون دولار أمريكي
قيمة منحة الصندوق ومنحة حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة:	9.74 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15 مليون دولار أمريكي تقريبا) 6.63 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.2 مليون دولار أمريكي تقريباً)
الجهات المشاركة في التمويل:	البنك الإسلامي للتنمية الاتحاد الأوروبي البنوك/مؤسسات التمويل الأصغر صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي مرفق البيئة العالمية
قيمة التمويل المشترك:	البنك الإسلامي للتنمية: 15.4 مليون دولار أمريكي الاتحاد الأوروبي: 16.1 مليون دولار أمريكي البنوك/مؤسسات التمويل الأصغر: 17.7 مليون دولار أمريكي صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي: 12.8 مليون دولار أمريكي مرفق البيئة العالمية: 10 ملايين دولار أمريكي
شروط التمويل:	منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، ومنحة من حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة
مساهمة المتلقي:	9.3 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	21 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحتين المقترح تقديمهما إلى الجمهورية اليمنية من أجل برنامج النمو الريفي، على النحو الوارد في الفقرة 37.

منحتان مقترح تقديمهما إلى الجمهورية اليمنية من أجل برنامج النمو الريفي

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- يعتبر اليمن أفقر بلد في الشرق الأوسط. وفي حين أنه وفي عام 2008 كان حوالي 40 بالمائة من اليمنيين في المناطق الريفية يعيشون تحت خط الفقر الوطني (على حوالي 2 دولار أمريكي يوميا)، مع نهاية عام 2010، ونتيجة لأزمات أسعار الأغذية والطاقة، والأزمة المالية العالمية، ارتفعت معدلات الفقر الريفي إلى 48 بالمائة، وتدهور الوضع بصورة أكبر بعد العنف السياسي والاجتماعي في 2012/2011 عندما أشارت التقديرات إلى وصول الفقر الريفي إلى أكثر من 60 بالمائة، مما يعني أنه وفي يومنا هذا هنالك حوالي 15 مليون شخص في المناطق الريفية ممن يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. علاوة على ذلك فإن نسبة كبيرة من السكان تعيش بما يتعدى بقليل خط الفقر، وتبقى معرضة بصورة كبيرة للصدمات الاقتصادية والطبيعية. ويعتبر تدني الإنتاجية الزراعية، وندرة المياه، والتغيرات المناخية، وعدم كفاية فرص العمالة والفرص الاقتصادية خارج المزرعة عوامل سلبية حاسمة تؤثر على المناطق الريفية وتفاقم من وضع الفقر الريفي. وتعتبر محدودية الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه، والافتقار إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية من العوامل الرئيسية التي توجه الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وعلى وجه الخصوص يهجر الناس القرى والمستوطنات الجبلية بصورة متزايدة بحثا عن فرص العمالة والخدمات الصحية والتعليم الأفضل في المناطق الحضرية. ويعتبر الوصول إلى خدمات النقل، والصحة، والتعليم سيئ إلى حد كبير في المستوطنات الصغيرة (التي يعيش فيها أقل من 000 1 قاطن) والتي توجد بصورة نمطية في المناطق المرتفعة. وتشير الإسقاطات إلى أن هذا الوضع الرديء أصلا سيزداد سوءا نتيجة للآثار السلبية للتغير المناخي.

3- كذلك يؤدي الضغط السكاني إلى جعل مهمة تخفيف الفقر مسألة صعبة بصورة متزايدة. إذ بلغ المعدل السنوي لنمو السكان بحدود 3.2 بالمائة على مدى السنوات العشر الماضية، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وبالتالي فإن غالبية السكان من اليافعين (متوسط العمر 18.1 سنة) وحوالي 43.3 بالمائة من جميع اليمنيين هم دون الخامسة عشر و78 بالمائة منهم دون سن الثلاثين. وتشير الإسقاطات إلى أنه وفي حال

بقيت معدلات الخصوبة على مستوياتها الحالية (4.45 طفل لكل امرأة) تشير الإسقاطات إلى أن تعداد السكان سيصل إلى 40 مليونا بحلول عام 2025.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

4- مع تراجع عوائد النفط واستنزاف موارد المياه العذبة والنمو السكاني المتسارع، تصنف اليمن في المرتبة الـ 11 بين أكثر البلدان معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم، إذ يعاني واحد من أصل ثلاثة يمنيين من الجوع الشديد. ويعتبر أكثر من نصف السكان الريفيين بقليل (51 بالمائة) ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقارنة مع 27 بالمائة في المناطق الحضرية. وعلى وجه الإجمال، يعاني 13 بالمائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الشديد، في حين يعاني 60 بالمائة من أطفال اليمن من التقزم. ولم يستطع النمو الزراعي أن يواكب النمو السكاني منذ عام 2005، كذلك فإن وسطي الإنتاجية في الزراعة وصيد الأسماك والحراجة منخفض. ولا يمتلك ما يقرب من 50 بالمائة من الأسر الريفية إلا أقل من هكتار من الأراضي، وحوالي 40 بالمائة منهم من المعدمين ممن لا يمتلكون أية أراض. وقد أدى انخفاض النمو الزراعي مترافقا بالحجوم الكبيرة للأسر، ومحدودية الفرص خارج المزرعة، إلى انتشار كبير للفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية. وللتطرق لهذه المشاكل، يحتاج اليمن لتنويع قاعدته الاقتصادية والحد من اعتماده على النفط، وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، والاستثمار في القطاعات التي تتصف بإمكانيات كبيرة لنمو الأسواق وخلق فرص العمالة.

5- تشير خبرة الصندوق السابقة في اليمن إلى أن بإمكان المبادرات الإنمائية المستندة إلى المناطق التي توجهها المجتمعات المحلية أن تتطرق بصورة ناجحة للفقر وانعدام الأمن الغذائي، مع تمكين المجتمعات الريفية في المناطق النائية، وبخاصة النساء الريفيات. ويتطلب هذا النموذج التطرق في آن معا لجملة من التحديات الإنمائية (المعرفة والمهارات، الخدمات المالية، البنى التحتية، الوصول إلى أسواق المدخلات والمخرجات، وتمكين المرأة) من خلال تدخلات تكمل بعضها بعضا وتخلق دورة حميدة من النمو الاقتصادي الريفي الديناميكي. وأما برنامج النمو الريفي المقترح، وفي حين أنه يركز بصورة أكبر على الصمود في وجه التغير المناخي، إلا أنه سيوسع نطاق النهج والمنهجيات والأنشطة الناجحة للمشروعات التي يمولها الصندوق إلى مجتمعات ومحافظات إضافية، وهي: مشروع التنمية الريفية القائمة على المشاركة في ذمار، والمشروع الرائد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية المتعلق بالبنية الأساسية الريفية في المناطق المرتفعة، اللذين تم إغلاقهما مؤخرا؛ ومشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع الجاري تنفيذه حاليا.

6- وتعتبر هذه المشروعات نماذج بارزة في التنمية المجتمعية. ففي ذمار على سبيل المثال، تبنى أكثر من 25 000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة التكنولوجيات الجديدة، وأبلغ 20 000 منهم عن زيادات في المردودات، كما أبلغ المزارعون الذين يستخدمون البذور المحسنة عن زيادات في المردودات بحدود 33 بالمائة، في حين أبلغ المزارعون الذين يستخدمون المناحل المحسنة عن زيادات في المردود في حدود 300 إلى 600 بالمائة. وبقيت حوالي 90 بالمائة من مجموعات التسليف والادخار النسائية، و70 بالمائة من مجموعات إدارة البنى التحتية، و80 بالمائة من المشروعات الأصغر والتي يبلغ عددها 1 500 مشروع قيد

التشغيل بعد ثلاث سنوات من إنشائها. وتولد هذه المشروعات الأصغر بصورة نمطية أرباحا تتراوح بين 10–15 دولارا أمريكيا لليوم الواحد لمالكاتها، وكلهم من النساء، مما يجعلهن الكاسبات الرئيسيات للدخل في أسرهن. كما تراجع وسطي فترة الجوع التي تعاني منها الأسر التي تتصف بانعدام الأمن الغذائي في المنطقة المستهدفة من 6 أشهر إلى 2.1 شهر.

7- في الضالع، وهي واحدة من أفقر المحافظات وأشدها معاناة من انعدام الأمن الغذائي في اليمن، يستفيد حوالي 000 5 رجل وامرأة من أصحاب الحيازات الصغيرة من الخدمات الاستشارية التي يقودها المجتمع المحلي والتي تركز على تحسين التكنولوجيات (أصناف المحاصيل، وزراعة محاصيل البساتين المحمية، والري بالتنقيط). وتشير التقديرات إلى أن استثمارات المشروع في إمدادات المياه للاستهلاك المنزلي قد أدت إلى توفير وقت النساء في كل أسرة بما يعادل 300 ساعة عمل وحوالي 70 دولارا أمريكيا سنويا (إذ كان جمع المياه في الماضي يستغرق ما بين 2 إلى 5 ساعات من وقت النساء يوميا). كذلك تعد مساهمات المستفيدين عالية نسبيا، حيث تتراوح بين 30 بالمائة للاستثمارات الإنتاجية و60 بالمائة لمخططات المياه للاستهلاك المنزلي. وفي عام 2011، ازدادت مساهمات المستفيدين فعليا حيث ساد بين الناس شعور بالخوف من تعليق المشروع، وأرادوا التأكد من استمرار الاستثمارات بصورة سريعة. ويتمتع المشروع بسمعة جيدة جدا في المحافظة، وقد أدى المشروع أيضا إلى المساهمة في تحسين الاستقرار في هذه المنطقة.

8- كان المشروع الرائد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية المتعلق بالبنية الأساسية الريفية في المناطق المرتفعة أول من بادر إلى استخدام طريقة للتعاقد مع المجتمعات المحلية لأغراض تصميم وبناء وصيانة طرق الوصل في المناطق المرتفعة. وقد أدى هذا النهج إلى بناء القدرات، وتعزيز إحساس المجتمعات المحلية بملكية المشروع، وخلق فرص للعمل، وربط القرى النائية بالأسواق والخدمات. وكانت هذه المنهجية ناجحة إلى درجة دمج الوكالة المنفذة، وهي وحدة الطرقات المجتمعية، في وزارة الأشغال العامة والطرق عند منتصف مدة المشروع (عام 2010)، مما يؤكد على الأثر السياساتي المؤسسي للمشروع واستدامته. وقد أدى بناء الطرق إلى توليد وفورات في التكاليف بما يعادل في المتوسط 290 دولارا أمريكيا/للشخص الواحد/سنويا وذلك بسبب تقليص نفقات السفر ونقل السلع. وأظهرت دراسة لأثر طريق الساحل في محافظة حجة أنه وفي غضون ثلاث سنوات من إنشاء هذا الطريق، ازدادت ملكية المركبات والمعدات بحوالي 34 بالمائة، في حين ازدادت الثروة الحيوانية بحدود 93 بالمائة، وازداد إنتاج اللحوم والحليب بحوالي 117 بالمائة، في حين تقلص الوقت الذي كانت تستغرقه النساء في جمع المياه وحطب الوقود بحدود 30 بالمائة. وتكلف الرحلة من قرية إلى أقرب سوق في مدينة حاليا 2.50 إلى 5 دولارات أمريكية بينما تراجعت تكاليف نقل القمح واسطوانات الغاز والمياه بحدود 50 بالمائة.

9- ومع أن مشروعات الصندوق السابقة في اليمن قد وفرت فرصا تتعلق بتعزيز الإنتاج الزراعي، وتقوية التخطيط المجتمعي والمساهمة في تخفيف الفقر إلا أن الآثار المحتملة للتغيرات المناخية لم تؤخذ بصورة صريحة بعين الحسبان، وبالتالي فقد تم إجراء تقدير للتعرض لمخاطر التغيرات المناخية في بداية عملية التصميم لتحديد المخاطر الرئيسية وإجراءات التأقلم معها. وقد ساعد هذا التقدير في صياغة تصميم البرنامج كما أنه سيوجه عملية اتخاذ القرارات خلال التنفيذ.

ثانيا- وصف البرنامج

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

10- **منطقة البرنامج.** سيوسع هذا البرنامج نطاق الأنشطة الناجحة لهذه المشروعات السابقة، كما أنه سيعزز في الوقت نفسه أيضا صمود المجتمعات المحلية في وجه التغير المناخي، بحيث يتوسع في المرحلة الأولى إلى مجتمعات إضافية في محافظتي ذمار والضالع، ومن ثم إلى محافظات الحديدة ولحج وتعز. وتتسم هذه المحافظات الخمس بكثافة سكانية عالية نسبيا وانتشار كبير للفقر الريفي ومعاناة جدية من انعدام الأمن الغذائي. كذلك تتسم جميعها بمساحات واسعة تم تحديدها على أنها من النقاط الساخنة لإمكانيات التعرض لآثار التغير المناخي. وسوف يتوسع البرنامج في محافظات إضافية ما أن يغدو التمويل الإضافي متاحا.

11- **المجموعة المستهدفة.** تتألف المجموعة المستهدفة في هذا البرنامج من الأسر الريفية الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي تعيش في مجتمعات مختارة مع تركيز خاص على النساء والشباب. إلا أن أسرا أخرى ستستفيد أيضا من استثمارات البرنامج في السلع العامة والأشغال المدنية مثل الطرقات ومخططات مياه الشرب المجتمعية. وسيتم تنفيذ إجراءات تتعلق بشفافية الاستهداف، استنادا إلى الآليات المطبقة في المشروعات السابقة، وستتضمن استهدافا جغرافيا واستهدافا مباشرا. وستبذل الجهود لضمان إشراك النساء في عمليات اتخاذ القرارات وفي المناصب القيادية في المنظمات المجتمعية، وعند مرحلة التطور الكامل، يتوقع لهذا البرنامج أن يفيد بصورة مباشرة حوالي 1.2 مليون شخص، يعيش حوالي 0.8 مليون شخص منهم حاليا تحت خط الفقر.

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

12- تتمثل الغاية من البرنامج في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وزيادة صمود صغار المزارعين في وجه التغيرات المناخية. أما هدفه الإنمائي فيتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام والذي يتميز بالصمود لصالح النساء والرجال في المجتمعات الريفية. وأما مخرجات البرنامج المتوقعة فهي التالية: (1) تمكين الأسر والمجتمعات على إدارة تنميتها الخاصة بها والانخراط في الأنشطة المولدة للدخل؛ (2) تحسين إدارة الموارد الطبيعية والتركيز على الصمود في وجه التغيرات المناخية؛ (3) تبني الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المحسنة التي تتسم بالصمود في وجه التغيرات المناخية.

جيم- المكونات/النتائج

13- سوف يتألف هذا البرنامج من ثلاثة مكونات:

(أ) **التمكين المجتمعي وتنويع سبل العيش:** المخرج المتوقع من هذا المكون هو تمكين الأسر والمجتمعات من إدارة تنميتها الخاصة بها والانخراط في الأنشطة المولدة للدخل. وتتضمن الاستثمارات بموجب هذا المكون: (1) بناء المؤسسات المجتمعية؛ (2) تمكين النساء؛ (3) التمويل الأصغر؛ (4) الأنشطة المولدة للدخل؛

(ب) **إدارة الموارد الطبيعية والبنى التحتية التي تتسم بالصمود:** المخرج المتوقع لهذا المكون هو تحسين إدارة الموارد الطبيعية بالتركيز على الصمود في وجه التغيرات المناخية، وستركز الاستثمارات

المدعومة بموجب هذا المكون على: (1) الإدارة المتكاملة للمياه وصون التربة؛ (2) إعادة إحياء المراعي؛ (3) مياه الشرب؛ (4) الهندسة المكيفة للطرق الريفية (وذلك لجمع مياه السيلانات الفائضة وتجنب الأضرار الناجمة عن الفيضانات والانجراف)؛

(ج) **التنمية الزراعية:** يتمثل المخرج المتوقع من هذا المكون في: تبني الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المحسنة التي تتسم بالصمود في وجه التغيرات المناخية. وستتضمن الاستثمارات بموجب هذا المكون: (1) دعم الإرشاد وتوفير المدخلات؛ (2) كفاءة الري؛ (3) الإنتاج والتنويع الزراعي (أصناف/محاصيل مقاومة للتغيرات المناخية، ممارسات وتكنولوجيات زراعية؛ (4) البحوث التطبيقية للحد من التعرض للمخاطر؛

ثالثا- تنفيذ البرنامج

ألف- النهج

14- سيتم تنفيذ التعبئة المجتمعية أساسا من خلال وحدات إدارة البرنامج في المحافظات، في حين سيتم تنفيذ غالبية استثمارات وأنشطة البرنامج من خلال شراكات مع الوزارات المعنية المختصة ذات الصلة، والبرامج الممولة خارجيا، والقطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) استنادا إلى النموذج الذي أسس له مشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع، ومشروع التنمية الريفية القائمة على المشاركة في ذمار. وسيتمثل الدور الرئيسي لوحدات إدارة البرنامج في المحافظات في التوريد، والإشراف على موفري الخدمات، وإدارة العقود، وإدارة العلاقات مع المجتمعات المستهدفة وتعبئتها. وسيخضع أداء الشركاء وموفري الخدمات لإدارة وتقييم صارم للأداء. وسوف تنسق هذه الوحدات بصورة وثيقة مع الإدارات في المحافظة، والمديرية والعزلة لضمان تغذية خطط تنمية المحافظات والمديريات بالتخطيط على مستوى القرية. علاوة على ذلك، سوف تلعب كل وحدة من هذه الوحدات دورا نشطا في بناء قدرات الإدارات المحلية. وسيتم تعيين جميع الموظفين على أساس تنافسي، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق. وسوف تكون عقود الموظفين جميعها على أساس فترة تجريبية مبدئية لمدة ستة أشهر، بما يمتثل لقانون العمل في اليمن، مع إمكانية التمديد شريطة أن يكون الأداء مرضيا. وسوف يتم إنشاء الوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج في صنعاء بحيث ترفع تقاريرها إلى اللجنة التوجيهية الوطنية. وسوف تزود الوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج وحدات إدارة البرنامج في المحافظات بالخدمات ذات الصلة بالقضايا المشتركة بين المحافظات، والقضايا العامة، والإشراف على العمل على مستوى وحدة إدارة المشروع، بما في ذلك المراجعات الدورية. وسوف يتم تعيين موظفي هذه الوحدة بصورة تنافسية. وأما الوكالة التقنية الرائدة فهي وزارة الزراعة والري.

باء- الإطار التنظيمي

15- سيكون تسيير هذا البرنامج متشعبا إلى ثلاثة فروع، وهي:

(أ) **مجموعات التنسيق على مستوى المديرية** التي ستكون في كل مديرية مختارة بموجب هذا البرنامج، بحيث يترأسها الأمين العام لمجلس المديرية. وأما مسؤولياتها الرئيسية فتتمثل في: استعراض خطط العمل المجتمعية؛ والتنسيق بين أصحاب المصلحة والشركاء المحليين؛ وحل أية قضايا قد تنشأ في التنفيذ.

(ب) **اللجان التوجيهية على مستوى المحافظة** والتي ستنشأ في كل محافظة ويترأسها المحافظ. وأما مسؤولياتها الرئيسية فتنحصر في: الموافقة على خطط العمل والميزانيات السنوية على مستوى المحافظة؛ والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة؛ والتنسيق مع خطط تنمية المحافظة؛ واستعراض التقارير المرحلية وأداء أنشطة البرنامج؛ وحل أية قضايا قد تنشأ في التنفيذ؛ وتوفير التوجيه لوحدات إدارة البرنامج؛

(ج) **لجنة توجيهية وطنية** تنشأ في صنعاء ويترأسها وزير الزراعة والري. وينحصر دورها الرئيسي في توفير المشورة السياساتية والاستراتيجية لتنفيذ البرنامج؛ والموافقة على خطط العمل والميزانيات السنوية الإجمالية؛ وتعيين شركة المراجعة والموافقة على تقاريرها؛ واستعراض عمليات التوظيف؛ والموافقة على اختيار مدراء وحدات إدارة البرنامج وموظفيه الرئيسيين؛ واستعراض التقارير المرحلية والأداء؛ وحل مشاكل التنفيذ التي لا يمكن حلها على مستويات أدنى.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

16- سيستند التخطيط إلى خطط العمل المجتمعية (التي سيوجهها تقدير التعرض للتغيرات المناخية). وسوف تغطي خطط العمل المجتمعية فترة ثلاث سنوات مما يسمح بتخطيط متوسط الأمد لتبسيط عملية إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية والموافقة عليها. وسيتم تنظيم الأنشطة الواردة في خطط العمل المجتمعية حسب المكون، وتجميعها لتيسير التوريد. وسوف يشكل ذلك أساسا لكل خطة عمل وميزانية سنوية للمحافظة. وستستكمل كل وحدة من وحدات إدارة المشروع خطط العمل والميزانيات السنوية الخاصة بها من خلال نهج تشاركي مع أصحاب المصلحة، مدرجة البيانات من نظام الرصد والتقييم الخاص بها، والاستعراضات التشاركية المنتظمة لخطط العمل المجتمعية، وتوصيات بعثات الإشراف، واللجان التوجيهية. وستوافق اللجنة التوجيهية في المحافظة على خطط العمل والميزانيات السنوية للمحافظة قبل تجميعها معا من قبل الوحدة الوطنية لتنسيق المشروع. وبعدئذ ستعرض خطط العمل والميزانيات السنوية الوطنية المجمعة على اللجنة التوجيهية الوطنية للمصادقة عليها، ومن ثم على الحكومة اليمنية والصندوق والجهات المشاركة في التمويل للموافقة عليها.

17- سيتم تصميم نظام الرصد والتقييم في البرنامج لتوفير المعلومات الشاملة التي يمكن الوثوق بها لتحسين التخطيط واتخاذ القرارات لأغراض الإدارة المستندة إلى النتائج. وسيشكل الإطار المنطقي أساس الرصد والتقييم المستند إل النتائج. وسوف يتمتع نظام الرصد والتقييم بهيكلية على ثلاثة مستويات: (1) رصد المخرجات بتركيز على المدخلات المادية والمالية والأنشطة والنتائج؛ (2) رصد النتائج بتقدير استخدام المخرجات وقياس الفوائد على مستوى المستفيدين والمستوى المجتمعي؛ (3) تقدير الأثر لتقدير أثر البرنامج على المجموعة المستهدفة مقارنة بالأهداف. وسوف يتم تقسيم جميع بيانات وتحليلات وتقارير الرصد والتقييم على أساس الجنس. وستستند جميع أنشطة الرصد والتقييم على دليل الصندوق لرصد وتقييم المشروعات.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

18- **الإدارة المالية.** صنف تقدير قام به الصندوق للإدارة المالية المخاطر المالية المتأصلة في هذا البرنامج على أنها عالية بسبب المخاوف الأمنية الداخلية، وأوجه الضعف في الإدارة المالية العامة. كذلك فقد تم

تصنيف مخاطر ضبط البرنامج على أنها عالية أيضا بسبب انتشار أنشطة البرنامج على مساحات جغرافية شاسعة أساسا ومحدودية فعالية المراجعة الداخلية في الوزارات المختصة. إضافة إلى ذلك، لم يكن بالإمكان تقدير قدرات الإدارة المالية لثلاث من وحدات إدارة البرنامج الخمس في تلك المرحلة لأنها ستنشأ أثناء التنفيذ. ونتيجة لذلك صنفت مخاطر الإدارة المالية الإجمالية على أنها عالية. وللتقليل من هذه المخاطر سوف تنفذ الإجراءات التالية: (1) تحصين ميزانيات وحدات إدارة البرنامج والوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج؛ (2) توظيف مراجع داخلي بدوام كامل في الوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج يرفع تقاريره إلى اللجنة التوجيهية الوطنية؛ (3) شراء ووضع برمجيات المحاسبة متعددة اللغات قبل بدء التنفيذ؛ (4) ضمان تعيين الموظفين بخبرات وكفاءات ملائمة؛ (5) إشراك المجتمعات في جميع مراحل اتخاذ القرارات والتخطيط والتنفيذ والتقييم؛ (6) ضمان أن تمتثل جميع طلبات السحب لأحكام دليل تنفيذ البرنامج الذي سيوافق عليه الصندوق للمساعدة على تعزيز الضوابط الداخلية. وسوف تتم الإشارة إلى جميع هذه الإجراءات على أنها شروط سابقة للصرف وللتجديد الأول، وسوف ترد مفصلة في اتفاقية التمويل وفي رسالة إلى المتلقي. وسيستخدم البرنامج أسلوب صندوق السلف لأغراض الدفعات المقدمة المعينة. وسوف ترد إجراءات الوصول إلى حساب السلف مفصلة في الرسالة إلى المتلقي، وسوف يعين مراجع خارجي مستقل لمراجعة القوائم المالية السنوية للبرنامج، بما يتماشى مع إجراءات الصندوق.

19- **التوريد.** ستقوم كل وحدة من وحدات البرنامج بتمويل السلع والأشغال والخدمات التي ستمول من حصيلة تمويل الصندوق بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق، ومن خلال الامتثال للمبادئ المحددة التالية: (1) سيتم التوريد بما يتماشى مع اتفاقية التمويل أو أية تعديلات متفق عليها حسب الأصول، مما يمكن إدخاله عليها؛ (2) سوف يجري التوريد ضمن فترة تنفيذ البرنامج؛ (3) لن تتجاوز تكلفة التوريد الأموال المتوفرة المخصصة لها حسب الأصول كما هي واردة في اتفاقية التمويل؛ (4) سيمتثل التوريد لخطط العمل والميزانيات السنوية الموافق عليها حسب الأصول، بما في ذلك خطة للتوريد لفترة لا تقل عن 18 شهرا.

20- **الحكم الرشيد.** تم إدراج إطار للحكم الرشيد في تقرير تصميم البرنامج ويتضمن التقرير أيضا إجراءات محددة تتعلق بـ:

(أ) **التدابير المؤسسية:** سوف تنسق البرنامج الوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج، وتديره الوحدات الخمس لإدارة البرنامج استنادا إلى مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة؛

(ب) **الأخلاقيات.** ستوضع مدونة للأخلاقيات يتم تطبيقها، ويوقعها كل من مدير الوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج ومدراء وحدات إدارة البرنامج، وموظفوها؛

(ج) **تقييم وتقدير الأثر.** سيتم التعاقد من الباطن مع مؤسسات مستقلة لضمان الموضوعية التحليلية؛

(د) **الإشراف.** يتضمن الإشراف المباشر للصندوق تقديرا للامتثال المالي وإطار المسؤولية والمساءلة.

هاء- الإشراف

21- سيخضع البرنامج لإشراف الصندوق المباشر. وسيكون الإشراف المباشر بمثابة عملية مستمرة تتطلب اتصالات وانخراط جار مع الحكومة ووحدات إدارة البرنامج والوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج. وسوف يشمل ثلاثة مجالات، وهي: (1) إدارة القرض لضمان الامتثال المالي، مع تركيز على الشروط القانونية، والإدارة

المالية، والصرف والتوريد والتعاقد؛ (2) الإشراف على البرنامج، وتقدير أداء التنفيذ مع التركيز على أداء التنفيذ الإجمالي والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، واستثمارات البرنامج، وأنشطته، ومخرجاته، ومتطلباته القانونية (خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية، والرصد، والإبلاغ) والتوجيه، والإدارة، ومؤسسات التنفيذ، والاستهداف، وتعميم التمايز بين الجنسين؛ (3) دعم التنفيذ.

رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف– تكاليف البرنامج

22- تبلغ التكاليف الإجمالية للبرنامج، بما في ذلك الطوارئ السعرية والمادية، والرسوم والضرائب، حوالي 127.4 مليون دولار أمريكي على مدى فترة التنفيذ لسبع سنوات. وأما تكاليف البرنامج حسب فئة الإنفاق فتتضمن الأشغال المدنية، والمركبات، والمعدات، والمساعدة التقنية، والخدمات. وتمثل التكاليف الاستثمارية 94 بالمائة من إجمالي تكاليف خط الأساس. أما التكاليف المتكررة فتمثل 6 بالمائة، في حين تمثل المرتبات والعلاوات حوالي 5 بالمائة، وتكاليف التشغيل والصيانة حوالي 1 بالمائة من إجمالي تكاليف البرنامج. وأما التكاليف الخاصة بالأدوات المالية فسوف يتم تمويلها إلى مؤسسات التمويل الأصغر لإعادة إقراضها لمجموعات التسليف والادخار.

23- الاستثناء من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية في الصندوق. سيطبق التمويل بأثر رجعي على النفقات المؤهلة المتكبدة قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ ولكن بعد 20 سبتمبر/أيلول 2013 بما لا يتجاوز 000 400 دولار أمريكي. وسوف يغطي هذا المبلغ تكلفة تعيين الموظفين الأساسيين ووضع وتشغيل نظم المحاسبة؛ والتعديلات التي ستدخل على نظام معلومات إدارة القروض والمنح؛ وتعيين مستشار لإعداد دليل تنفيذ البرنامج؛ وتعبئة المجتمعات المحلية في ذمار والضالع ورفع وعيها بالبرنامج.

الجدول 1

حسابات الصرف بحسب جهات التمويل وفئة الإنفاق

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الصندوق		برنامج التآقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة		مرفق البيئة العالمية		البنك الإسلامي للتنمية		الاتحاد الأوروبي		البنوك/مؤسسات التمويل الأصغر		صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي		الحكومة		المستفيدون		المجموع	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أولا- التكاليف الاستثمارية																				
ألف- الأشغال المبدانية	-	-	-	-	1 059	2	15 383	30	16 121	32	-	-	2 160	4	5 271	10	10 585	21	50 580	40
باء- المركبات	428	32	833	61	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	95	7	-	-	1 356	1
جيم- المعدات والمواد	1 809	5	1 361	4	3 004	8	-	-	-	-	11 767	32	10 599	29	2 563	7	5 512	15	36 615	29
دال- المساعدة التقنية			-		-		-		-		-		-		-		-		-	
الوطنية	-	-	-	-	2 236	81	-	-	-	-	98	4	-	-	412	15	-	-	2 746	2
الدولية	200	55	164	45	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	364	0
المجموع الفرعي	200	6	164	5	2 236	72	-	-	-	-	98	3	-	-	412	13	-	-	3 110	2
هاء- دراسات وتدريب	3 216	28	5 511	47	2 763	24	-	-	-	-	130	1	32	0	-	-	-	-	11 652	9
واو- الأدوات المالية	4 737	29	802	5	239	2	-	-	-	-	5 681	35	-	-	0	-	4 896	30	16 354	13
إجمالي تكاليف الاستثمار	10 390	9	8 671	7	9 302	8	15 383	13	16 121	14	17 676	15	12 792	11	8 341	7	20 993	18	119 667	94
ثانيا- التكاليف المتكررة					-		-		-		-		-		-		-		-	
ألف- الرواتب والعلاوات	3 780	58	1 116	17	670	10	-	-	-	-	-	-	-	-	982	15	-	-	6 548	5
ثانيا- التشغيل والصيانة	808	67	404	33	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-0	-	-	-	1 213	1
إجمالي التكاليف المتكررة	4 588	59	1 520	20	670	9	-	-	-	-	-	-	-	-	982	13	-	-	7 760	6
إجمالي تكاليف المشروع	14 978	12	10 191	8	9 971	8	15 383	12	16 121	13	17 676	14	12 792	10	9 323	7	20 993	17	127 428	100

باء– تمويل البرنامج

24- سيمول البرنامج من خلال: موارد الصندوق بما يقدر بـ 25.2 مليون دولار أمريكي على شكل منحتين (بما يشمل 10.2 مليون دولار أمريكي للأنشطة التي يدعمها حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب

الحيازات الصغيرة (19.7 بالمائة من إجمالي التكاليف)؛ والبنك الإسلامي للتنمية بما يعادل 15 مليون دولار أمريكي على شكل قرض (11.7 بالمائة)؛ وموارد الاتحاد الأوروبي بما يعادل 16 مليون دولار أمريكي على شكل منحة (12.6 بالمائة)؛ وموارد مرفق البيئة العالمية بما يعادل 10 ملايين دولار أمريكي (7.8 بالمائة)؛ ومساهمات البنوك/مؤسسات التمويل الأصغر الوطنية بما يعادل 17.7 مليون دولار أمريكي (13.9 بالمائة)؛ ومساهمة المستفيدين بما يعادل 21 مليون دولار أمريكي على شكل مساهمة عينية أساسا (16.5 بالمائة)؛ ومساهمة من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بما يعادل 13.3 مليون دولار أمريكي (10.4 بالمائة)؛ وموارد من الحكومة بما يعادل 9.3 مليون دولار أمريكي (7.3 بالمائة). وستغطي مساهمة الحكومة تكاليف الضرائب والرسوم، علاوة على بعض التكاليف الاستثمارية في الطرقات.

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

25- سوف يخفف هذا البرنامج من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويزيد من صمود أصحاب الحيازات الصغيرة أمام التغيرات المناخية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي الريفي المتسم بالصمود والاستدامة. وسيستفيد من هذا البرنامج ما مجموعه حوالي 000 176 ألف أسرة، أي 1.2 مليون شخص. وعلى وجه أكثر تحديدا يتوقع لهذا البرنامج أن يدعم: (1) تنفيذ خطط العمل المجتمعية في كل وحدة قروية من الوحدات الـ 550 بحيث يعمل على إدماج أولويات التأقلم مع التغيرات المناخية استنادا إلى تقديرات التعرض للمخاطر؛ (2) إنشاء 275 هيكلا لحصاد المياه في مساحة لمستجمعات المياه تقدر بـ 340 1 هكتارا (حوالي 400 13 أسرة)، وتنمية الوصول إلى مياه الشرب في 120 وحدة قروية (أي ما يعادل 400 38 أسرة)، وإعادة إدخال 150 1 هكتارا من المصاطب المهجورة في الاستخدام المنتج (500 11 أسرة)، وجعل ما لا يقل عن 244 كيلومترا من الطرقات مقاومة للتغيرات المناخية؛ (3) تعزيز الإنتاج الزراعي نتيجة لتحسين الوصول إلى المدخلات، ولنظم الري بالتنقيط الأكثر كفاءة على مساحة 338 3 هكتارا (380 33 أسرة)؛ وتحسين التنويع الزراعي من خلال الدفيئات لصالح 500 27 أسرة؛ وتوفير المساعدة التقنية المحدثة من قبل 100 1 تقني زراعي قروي (مرشدين زراعيين من القطاع الخاص)؛ (4) توفير الفرص الاقتصادية لحوالي 000 66 فرد (منهم على الأقل 50 بالمائة من النساء) للتوسع في الأنشطة المدرة للدخل، والمشروعات الأصغر، والأعمال الصغيرة باستخدام المهارات المكتسبة في محو الأمية، والمهارات الحياتية، وإدارة الأعمال، ودورات التدريب التقنية؛ (5) توفير الموارد المالية لـ 000 100 فرد من خلال مجموعات ورابطات التسليف والادخار؛ وفيما بعد من خلال ربطها مع بنوك التمويل الأصغر المرخصة؛ (6) توفير الوصول إلى مياه الشرب للحد من العمل والوقت الذي تستغرقه النساء والفتيات في جمع المياه ولتمكين النساء من التركيز بصورة أكبر على التعليم والتدريب والأنشطة الإنتاجية.

26- يقدر معدل العائد الاقتصادي الداخلي في حالة خط الأساس بحدود 15 بالمائة. وهو يتضمن تكاليف جميع الاستثمارات في جميع مكونات البرنامج، علاوة على تكاليف استبدالها والتكاليف المتكررة؛ وعلى جانب الفوائد فإنه يتضمن حصرا الفوائد المحددة سابقا بالكميات. أما صافي القيمة الحالية في حالة خط الأساس لصافي تدفق الفوائد في البرنامج مخصومة بمعدل 10 بالمائة فهي 50.5 مليون دولار أمريكي.

دال- الاستدامة

27- ستتم كفالة استدامة تدخلات البرنامج من خلال إدراج الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشروعات التي يتم توسيع نطاقها وبخاصة فيما يتعلق بـ: (1) تمكين المجتمعات لقيادة التخطيط، والتنفيذ، والرصد والتقييم إلى الحد الذي يكون ذلك معه مجديا؛ (2) ضمان استدامة الاستثمارات في البنى التحتية من خلال التعبئة الفعالة، والتدريب والمتابعة المنتظمة لرابطات المستخدمين من قبل موظفين ميدانيين متخصصين يتمتعون بفهم عميق للمجتمعات التي يعملون فيها وبتدريب مكثف على حل النزاعات؛ (3) ربط مجموعات التسليف والادخار بمؤسسات التمويل الأصغر؛ (4) توفير الحوافز لموفري الخدمات لتحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن من خلال عقود تستند إلى الأداء؛ (5) دعم التقنيين الزراعيين القرويين. وسيكفل التمويل المتعلق بالمناخ إدراج التخطيط المتكيف كون الاستثمارات أكثر استدامة، كما أنه سيسهم في الحد من التعرض للمخاطر.

28- **توسيع النطاق.** سيوسع هذا البرنامج نطاق النهج والمنهجيات والأنشطة الناجحة للمشروعات الثلاثة التي مولها الصندوق إلى مجتمعات ومحافظات إضافية. وتمت هيكلة هذا البرنامج لإرساء أو استخدام القوى المحركة، والفضاءات والسبل الضرورية لذلك بهدف توسيع إضافي للنطاق في المستقبل لمزيد من المجتمعات والمحافظات.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

29- قدرت مخاطر هذا البرنامج وإجراءات التخفيف منها في مرحلة التصميم. أما المخاطر المتبقية فهي إما متوسطة أو خارجية. ويستقي تصميم البرنامج الدروس من استثمارات الصندوق السابقة والجارية في اليمن، علاوة على تلك المستقاة من تجارب الجهات المانحة والشركاء الآخرين. وأما المشروعات التي سيتم توسيع نطاقها، وهي مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في الضالع، والمشروع الرائد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية المتعلق بالبنية الأساسية الريفية في المناطق المرتفعة، ومشروع التنمية الريفية القائمة على المشاركة في ذمار) فقد كانت من بين المشروعات القليلة التي استمر تنفيذها بصورة ناجحة خلال الأزمة. وذلك نظرا لأن انعدام الأمن انحصر أساسا في المناطق الحضرية؛ علاوة على ذلك، فإن المشروعات نفسها أسهمت في تحسين أمن المناطق المستهدفة. وهنالك بعض المخاطر الإضافية التي تتعلق مبدئيا بضعف هيكلية الحكم الرشيد، وهو عامل من العوامل التي أدت إلى القرار المتخذ بإنشاء هياكل إدارية شبه مستقلة للبرنامج على كل من المستوى الوطني ومستوى المحافظة.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

30- يتواءم هذا البرنامج بصورة مثالية مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015. وتتمثل غايته في تحسين الأمن الغذائي في المناطق الريفية وتخفيف الفقر الريفي وتحسين صمود أصحاب الحيازات الصغيرة في وجه التغير المناخي. وأما هدفه الإنمائي فيتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي الريفي المستدام لصالح الرجال والنساء في المجتمعات الريفية. والمقصود بهذا البرنامج هو العمل مع المجتمعات المحلية وتعزيز

قدراتها وصمودها في وجه الصدمات الاقتصادية والمناخية. ويتوقع لمخرجاته أن تكون على الشكل التالي: (1) تعزيز صمود الأسر والمجتمعات المحلية في وجه الصدمات السياسية والاقتصادية والمناخية وغيرها من الصدمات؛ (2) جعل البنى التحتية وقاعدة الموارد الطبيعية مقاومة للتغير المناخي؛ (3) تحسين الممارسات الزراعية التي تتسم بالحساسية للتمايز بين الجنسين والصمود في وجه التغير المناخي؛ (4) زيادة وصول النساء الريفيات والرجال الريفيين للفرص الاقتصادية. وسيسهم إنجاز هذه المخرجات في كل من الأهداف الاستراتيجية الخمسة الواردة في الإطار الاستراتيجي للصندوق.

باء – المواءمة والتنسيق

31- يتماشى هذا البرنامج مع الأولويات الواردة في الخطة الانتقالية لتحقيق الاستقرار والتنمية التي وضعتها الحكومة اليمنية للفترة 2012–2014، وخطة التنمية للتخفيف من الفقر للفترة 2012–2015، ومع أولويات التأقلم مع التغير المناخي كما حددها البرنامج الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية، والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار، ومع الاستراتيجية الوطنية الانتقالية للأمن الغذائي لوزارة التخطيط والتعاون الخارجي. كذلك فإنه يتواءم مع اطار الأمم المتحدة المشترك لدعم المرحلة الانتقالية في اليمن للفترة 2012–2014، والذي يهدف إلى توفير استجابة آنية وملموسة ومتعددة الأبعاد تتسق مع الخطط الإنمائية والإنسانية الحالية، وتستكملها. والأهم من ذلك أن هذا البرنامج يستجيب بصورة مباشرة للاتفاقية التي توسط بها مجلس تعاون دول الخليج العربية حول آلية تنفيذ المرحلة الانتقالية في اليمن، والتي تدعو إلى "إنشاء وتنفيذ برنامج مبدئي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، والتطرق للاحتياجات الآنية للسكان في جميع أقاليم البلاد". وسيضمن الدعم المقدم للمؤسسات على مستوى المجتمعات المحلية إدماج هذه المجتمعات ضمن الهياكل الإدارية على مستوى المديرية والمحافظة لأغراض الاستدامة وتحقيق الأثر.

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق

32- يعد البرنامج ابتكاريا لأنه يتمحور حول الحد من التعرض للمخاطر المناخية. كما أنه يتبنى نهجا متعددة للتطرق للقضايا ذات الصلة بالتغيرات المناخية وأثرها على الاقتصاد الريفي. وتتضمن هذه النهج: (1) توفير الخدمات المالية والترويج للأنشطة المولدة للدخل بدعم تنفيذ خطط العمل المجتمعية لمواجهة مخاطر الكوارث؛ (2) الترويج لنهج وتكنولوجيات زراعية مقاومة للتغير المناخي، بما في ذلك الممارسات الزراعية المستدامة والبحوث الرامية إلى الترويج لمحاصيل تتحمل الحرارة وتقاوم الجفاف؛ (3) بناء أو إعادة إعمار البنى التحتية للمياه المقاومة للتغير المناخي بهدف الوصول إلى إدارة أفضل للمياه، سواء لمياه الشرب أو مياه الري؛ (4) إعادة إحياء الموارد الطبيعية ودعم تحسين الإدارة المجتمعية للأصول الطبيعية.

دال– الانخراط في السياسات

33- سيوفر البرنامج دعما للتنفيذ على المستوى القطري، مع تركيز مخصوص على إدخال نظرة براجماتية عريضة للاستثمارات الإنمائية والتأثير على السياسات على أساس الخبرات التشغيلية، وتطوير النظم والمؤسسات للتخفيف من الفقر، وتيسير الشراكات المالية والتشغيلية. كذلك يتوقع أن تقوم الوحدة الوطنية لتنسيق البرنامج على المستوى الوطني بربط وحدات إدارة البرنامج على مستوى المحافظات ضمن شبكات

وطنية ودولية للتعلم وتقاسم المعرفة. وسوف يحدد موظفو هذه الوحدة ويروجون لأفضل الممارسات ويشجعون على التكرار وسيضطلعون بالمسؤولية عن الترويج لأهداف حوار السياسات في البرنامج.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

34- ستشكل اتفاقية التمويل بين الجمهورية اليمنية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

35- والجمهورية اليمنية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومن حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الصندوق بحكم كونه وصيا على حساب الأمانة هذا.

36- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

سابعا– التوصية

37- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرارين التاليين:

قرر: أن يُقدم الصندوق إلى الجمهورية اليمنية منحة في إطار القدرة على تحمل الديون تعادل قيمتها تسعة ملايين وسبعمائة وأربعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 740 9 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يُقدم الصندوق إلى الجمهورية اليمنية منحة بموجب حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تعادل قيمتها ستة ملايين وستمائة وثلاثين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 630 6 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Rural Growth Programme"

(Negotiations concluded on 20 November 2013, in Rome)

Grant Number: _____
ASAP Grant Number: _____

Programme Title: Rural growth programme (the "Programme")

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

and

The Republic of Yemen (the "Recipient")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

WHEREAS:

A. The Recipient has requested financing from the Fund for purposes of partially financing the Programme described in schedule 1 to this Financing Agreement;

B. The Islamic Development Bank (the "IDB") has agreed to extend financing in the form of a loan (the IDB loan) to the Recipient of approximately fifteen million United States Dollars (USD 15 000 000) equivalent to assist in co-financing the Programme on terms and conditions set forth in an Agreement (the "IDB Financing Agreement") signed between the Recipient and the IDB on 25th of July 2013;

C. In order to provide additional financing for the implementation of the Programme, the Fund will receive a contribution from the European Community which the Fund has agreed to make available to the Recipient, in the form of a Grant and in the amount of sixteen million United States Dollars (USD 16 000 000) which includes IFAD's administrative and management fees, in accordance with the terms of the Contribution Agreement to be entered between the Fund and the Commission of the European Communities;

D. The Fund will receive a Grant from the Global Environment Facility (GEF) which the Fund will make available to the Recipient, in the form of a Grant and in the amount of ten million United States Dollars (USD 10 000 000), in accordance with the terms of an Agreement to be entered between the Fund and the Recipient;

E. The Fund will provide Six million six hundred and thirty thousand special drawing rights (SDR 6 630 000) from the proceeds of the Trust Fund for the Fund's Adaptation for Smallholder Agriculture Programme (ASAP) approved by the IFAD Executive Board at its 105th Session, with the purpose of financing, in the form of grants, some components of the Programme to increase the resilience of small farmers to climate change in the five key ASAP outcome areas; and

F. Additional financing for the Programme is expected to be provided by domestic sources including micro finance institutions, Agriculture and Fisheries Production Promotion Fund beneficiaries and the Recipient.

NOW THEREFORE the Parties hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2) and Schedule 3 (Special Covenants).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Financing to the Recipient (the "Financing"), which the Recipient shall use to implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. The Financing is composed of:

    1.1. a Grant of Nine million seven hundred and forty thousand special drawing rights (SDR 9 740 000) (the Grant).

    1.2. a Grant from the ASAP of Six million six hundred and thirty thousand special drawing rights (SDR 6 630 000) (the ASAP grant).

2. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1st January.

3. There shall be a Designated Account in USD for the purpose of financing the Programme. The Designated Account shall be opened and maintained in the headquarters of the Central Bank of Yemen. Upon the Recipient's request, IFAD shall make one or more withdrawals from the Grants accounts on behalf of the Recipient and deposit such amount in the Designated Account. The Designated account shall be operated by the National Programme Coordination Unit (NPCU) and shall be protected against set off, seizure or attachment on terms and conditions proposed by the Recipient and accepted by IFAD.

4. There shall be six (6) Programme Accounts in Yemeni Rial (YER) for the benefit of the Programme opened in commercial banks (government or private) acceptable to the Fund. This account shall be used for all eligible expenditures. The NPCU and Programme Management Units (PMUs) will be authorized to operate their respective accounts.

5. The Recipient shall provide counterpart financing for the Programme in the amount of nine million three hundred thousand United States dollars (USD 9 300 000) equivalent, which includes taxes and duties.

Section C

1. The Lead Programme Agency shall be the Ministry of Agriculture and Irrigation (MAI).

2. The following are designated as additional Programme Parties (stake holders): The Public Works Project, the Community Roads Unit, the Agricultural Research and Extension Authority, the Adult Literacy Organisation, the Small and Medium Enterprises Promotion Service, the Economic Opportunities Fund, the Social Fund for Development, and the National Irrigation Programme.

3. The Programme Completion Date shall be the seventh anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing will be administered and the Programme supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional grounds for suspension of this Agreement:

(a) The Programme Implementation Manual, or any provision thereof, has been waived, suspended, terminated, amended or modified without the prior consent of the Fund, and the Fund has determined that such waiver, suspension, termination, amendment or modification has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Programme.

2. The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:

(a) The recruitment of key Programme staff at NPCU (the Director and the Finance manager) and PMU managers and accountants in the five governorates

(b) The Designated account has been opened;

(c) The accounting system has been installed and deployed at the NPCU and each PMUs;

(d) The Programme Implementation Manual (PIM) has been approved by IFAD.

3. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Fund:

International Fund for
Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

For the Recipient:

Minister for Planning and
International Cooperation
Ministry of Planning and
International Cooperation
P.O. Box 175
Sana'a, Republic of Yemen

This agreement, dated _____, has been prepared in the English language in six (6) original copies, three (3) for the Fund and three (3) for the Recipient.

THE REPUBLIC OF YEMEN

_____
Authorized Representative
(Insert name and title)

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

I. Programme Description

1. *Target Population*. The Programme's target group will consist of poor food insecure rural households living in selected communities with a specific focus on women and youth. However, other households will also benefit from the programmes investments in public goods and civil works such as roads and community schemes for drinking water. Transparent targeting procedures, based on mechanisms applied by ongoing projects will be implemented. Efforts will be made to ensure the involvement of women in decision-making and leadership positions in community organizations.

2. *Programme Area*. The Programme, will scale up, to incremental communities and governorates, the successful approaches, methodologies and activities of three IFAD-funded projects: the Dhamar Participatory Rural Development Project (DPRDP) the pilot Community-based Rural Infrastructure Project for Highland Areas (CBRIP), and the Al Dhala Community Resource Management Project (ADCRMP). Within Dhamar and Al-Dhala governorates the Programme intends to reach additional communities, before expanding to Hodeida, Lahej and Taiz governorates.

3. *Goal and Objective*. The Programme's goal is to reduce poverty and food insecurity in rural areas and increase smallholder climate resilience. Its development objective is to stimulate sustainable and resilient economic growth for women and men in rural communities.

4. *Outputs*. The programme's expected outcomes are: (i) household and community empowered to manage own development and engage in income generating activities; (ii) natural resource management improved and focusing on climate resilience, and (iii) improved, climate resilient agricultural practices and technologies adopted.

5. *Components*. The Programme consists of three technical complementary and mutually reinforcing components: These are: (i) Component 1: Community Empowerment and Livelihoods Diversification; (ii) Component 2: Natural Resources Management and Resilient Infrastructure; and (iii) Component 3: Agriculture Development.

A. Component 1: Community Empowerment and Livelihoods Diversification

The outcome of this component is to empower households and communities to manage their own development and engage in income generating activities. It consists of four sub-components: (i) community institutions building; (ii) women's empowerment and life-skills training; (iii) microfinance; and (iv) income generating activities.

Sub-component 1.1: Community Institutions Building.

The programme will support the establishment/strengthening of Community Development Associations (CDAs) and CDA registration under the Ministry of Social Affairs and Labour. Registration will provide the legal and regulatory framework for CDA operations as well as for the use of community contracting. The programme will ensure that CDA executive committees include at least one-third of female members. Each community will be assisted to undertake a participatory diagnosis of their development issues and constraints. Investments and activities to overcome these constraints will be identified through a participatory process and incorporated in Community Action Plans (CAPs).

Sub-component 1.2: Women's Empowerment.

The objective of this sub-component is to ensure that women have with the basic knowledge, skills and capacity to engage in planning and implementation of development activities in their communities and to benefit from opportunities available for income generation and employment. This will be achieved through the provision of literacy and life-skills training.

Sub-component 1.3: Microfinance.

The main objective of this sub-component is to promote the creation of one grass-root level SCG in each selected VU, federated at district or governorate level within a Saving and Credit Association (SCA). SCAs will provide services to affiliated SCGs, and will act as financial intermediaries for licensed microfinance institutions (MFIs) to which they are linked, thus providing SCG members with access to larger resources and more diversified financial products. The Programme foresees to have at least 100 000 of the target group to be members of SCGs with at least 80% of them being women.

Through awareness campaigns and support from PMU field staff, the programme will assist communities to create and register SCGs and SCAs and elect their governing bodies.

Resources mobilized by SCAs (savings, matching grants and refinancing loans) will be used to extend short and medium term loans to members (no restriction will be put on the use of loan proceeds, but SCAs will ensure that borrowing members have the capacity to pay back their loans). Loans extended by SCAs to their members will average USD 250 and repayment will be rigorously enforced.

Sub-component 1.4: Livelihoods Diversification.

The main objective of this activity is to promote in a sustainable manner young and women-managed farm and off-farm micro and small enterprises as well as income generating activities as a means for resilience to shocks.

The NPCU Business Development/Rural Finance Specialist will liaise with NGOs, consulting firms, training centres or institutions competitively selected by the NPCU to ensure the strengthening of entrepreneur's technical skills through appropriate training while he/she will provide the entrepreneur with financial management courses. Training will also include environmental and climate change adaptation issues provided by the NPCU Environment and Climate Change Specialist.

Matching grants will be extended by the NPCU from a Financial Facility for MSEs (FIFAMSEs). A FIFAMSEs Investment Committee composed of the NPCU Business Development/Rural Finance Specialist, the Governorate-related PMU Manager and the Gender and Community Development Specialist will decide on the level of grant for each investment.

B. **Component 2: Natural Resources Management and Resilient Infrastructure**

The expected outcome of this component is to improve natural resource management and infrastructure and climate resilient. Investments considered under this sub-component will focus on: (i) soil and water conservation; (ii) rangeland rehabilitation and management; (iii) drinking water; and (iv) construction/rehabilitation of quaternary roads

Sub-component 2.1: Integrated Water Management and Soil Conservation.

The objective of this sub-component is to support off-farm agricultural production in selected VUs through land conservation works and enhanced efficiency in water harvesting in order to restore agricultural land and increase its productivity and fertility. Under this sub-component, activities will further include terrace rehabilitation, wadi bank protection and reforestation. The programme will promote reforestation activities of hillsides.

Sub-component 2.2: Rangeland rehabilitation.

The objective of this sub-component is to increase rangeland productivity by improving carrying capacity and enhancing vegetation growth. Investments considered will include reseeding of indigenous herbaceous leguminous and cereal species and perennial forage crops, micro-catchment water harvesting, as well as soil conservation and stock water provision. Capacity building to local communities will also be provided by the programme.

Sub-component 2.3: Drinking water.

The objective of this sub-component is to provide communities with reliable and safe access to drinking water during the dry season. The programme will support both individual household and community drinking water schemes including roof rainwater harvesting structures, protected shallow wells, and gravity-fed springs based on sustainable use of locally available resources and more resilient to changing climatic conditions.

Sub-component 2.4: Construction/Rehabilitation of Quaternary Roads.

The main objective of this sub-component is to improve the quality and climate resilience of roads infrastructure to provide improved and reliable access to markets and supply of services and to open up communities in highland areas. In that respect, the Programme will enhance technical sustainability of existing earth/gravel quaternary roads through: (i) introduction of necessary erosion protection works, including through tree/shrub plantation; (ii) introduction of climate resilience in design and structures in roads; (iii) emphasis on road maintenance, and (iv) community involvement.

Component 3: Agriculture Development

The expected outcome of this component is to improve climate resilient agricultural practices and the technologies adopted. This will include enhanced on-farm water use efficiency and soil fertility regimes for food and feed crops, agricultural diversification, reduction of postharvest losses, and improved livestock feeding and health. Investments under this component include: (i) extension support and inputs provision; (ii) irrigation efficiency; (iii) agriculture production diversification, and (iv) research and development.

Sub-component 3.1: Extension support and inputs provision

The programme will train several lead farmers within each community as Village Agriculture Technicians (VATs) who then will act as resource persons to provide extension and advice to local farmers. The programme will ensure linkages between VATs and the Agriculture Research Extension Authority (AREA), MoAI Agricultural Offices, Directorate General of Animal Resources and the Central Veterinary Laboratory. The programme will support the establishment of a small local input supply shop in each village unit managed by one trained VAT, identified by the CDAs, who is willing to invest his/her own funds

Sub-component 3.2: On-Farm Irrigation Efficiency

This sub-component aims at improving irrigation water use efficiency through dissemination and promotion of proven technological packages for water saving and on-farm environmental modification and control. Modern irrigation systems will be promoted by the programme in each VU where water harvesting structures (small and medium dams, water retention barriers and farm ponds) have been implemented or rehabilitated under the programme, so as to extend the benefit of community water management to each individual.

Sub-component 3.3: Agriculture Production and Diversification

Diversification of agricultural production for enhanced resilience will be promoted in various ways. The programme will promote protected vegetable production by piloting the use of low-cost greenhouses and simple tunnel net-shade low systems. The programme will demonstrate first and eventually promote such systems as sorghum-clitoria fodder under spate/well irrigation and rainfed conditions, depending on the available source of irrigation.

Sub-component 3.4: Applied Research for Vulnerability Reduction

Through this sub-component, support will be provided by the programme to AREA to conduct several research trials in each governorate based on their specific agro-ecological conditions and projected impacts of climate change on local agriculture. These will aim at testing appropriate technologies, techniques and management practices that will enhance climate change resilience and risk mitigation. The programme will support research for the identification of crop alternatives at both the varietal and species level, by establishing and evaluating pilot demonstration plots of alternative crops established in selected VUs.

II. Implementation Arrangements

A. Programme organizational framework

The Lead Programme Agency will be the Ministry of Agriculture and Irrigation. The Community Actions Plans (CAPs) will be considered the first level of programme planning and implementation at Village Unit (VU) level. The CAPs at village levels will feed the district and governorate development plans. At each governorate level, the coordination of programme planning and implementation will be the responsibility of the Programme Management Unit (PMU) reporting to a Governorate Steering Committee (GSC). Overall coordination at national level and support for cross-cutting issues will be provided by a National Programme Coordination Unit (NPCU) located in Sana'a and reporting to a National Steering Committee (NSC).

The annual work plan and budget (AWPB) will be prepared by the Village Development Committees through a participatory approach with stakeholders, internally reviewed and consolidated, and approved by the PMUs at the Governorates levels. The Governorate AWPBs will be approved by the Governorate Steering Committee before being consolidated by the NPCU. The consolidated national AWPB will be submitted to the National Steering Committee for approval, and then to the Recipient, IFAD and cofinanciers for review and concurrence.

The Programme will be implemented by public and private sector service providers contracted by the respective PMUs and NPCU. The procurement and contracting of service providers for the implementation of Programme activities will be subject to IFAD prior review and concurrence according to the Fund guidelines.

B. Programme Implementation

B.1. Programme Management Units

1.1 *Functions.* The PMUs main role will be related to procurement and supervision of service providers, contract management, and mobilizing and managing relationships with target communities. PMUs will coordinate closely with the Governorate, District and Uzla administration to ensure that planning at VU-level feeds into District and Governorate development plans. In addition, each PMU will play an active role in the capacity building of the local administration. Each Governorate PMU will be responsible for their financial management and accounting, and will be supported by a qualified accountant.

1.2. *Composition.* Each PMU will be headed by a Programme Manager (PM) with expertise in agriculture/rural development and staffed with a small team of professionals: (i) an accountant; (ii) a procurement officer; (iii) an M&E officer; (iv) a rural engineer; (v) a gender and community development officer, and (vi) two field managers supervising community facilitators operating at VU level. In addition, support staff (secretary, drivers and guards) will be recruited by each PMU.

1.3 *Recruitment.* In each governorate, PMUs will operate with a minimal staff and implementation will be contracted out to specialized public and private service providers. All staff members will be recruited on a competitive basis in compliance with IFAD's procurement guidelines. Existing staff will be re-interviewed for their roles based on updated job descriptions. All staff contracts will be for an initial probationary period of six months compliant with Yemeni labor law, with the possibility of extension subject to satisfactory performance. All staff positions are considered for the whole duration of the Programme, except that for the rural engineer and the gender and community development specialist whose positions are ending after 5 years of entry into force of this agreement.

B.2. National Programme Coordination Unit.

2.1. *Function.* The National Programme Coordination Unit (NPCU) will be located in Sana'a within the Agriculture and Fisheries Production Promotion Fund (AFPPF) but will be reporting to the Ministry of Agriculture and Irrigation (MAI). The NPCU will provide PMUs with services related to cross-cutting and cross-governorate issues. The finance manager and two accountants will be responsible for the coordination and submission of all financial management and accounting related issues.

2.2 *Composition.* The staff of the NPCU will be competitively recruited. The NPCU will include the following positions: (i) Programme Director; (ii) Finance Manager; (iii) Internal Auditor; (iv) Consolidation accountant; (v) Senior M&E and KM specialist; (vi) Senior Procurement Officer; (vii) Environment and Climate-Change Specialist; (viii) Business Management/Rural Finance specialist; (ix) Secretary, and (x) support staff.

B.3. Governance

The programme's governance will be threefold: (i) District Coordination Groups; (ii) Governorate Steering Committees; and (iii) a National Steering Committee.

3.1. *District Coordination Groups (DCG)*.

3.1.1 *Composition*. Located in each district and headed by the General Secretary of the District Council, DCG will also include: (i) executive members of the Local District Council; (ii) the President of each Community Development Association supported by the Programme in the District; (iii) the PMU Gender and Community Development Specialist, and (iv) two community facilitators (one man and one woman).

3.1.2. *Responsibilities*. The main responsibilities of each District Coordination Group will include: (i) review of Community Action Plans (CAPs); (ii) coordination between stakeholders and local partners from the public and private sectors; (iii) conflict resolution.

3.2. *Governorate Steering Committees (GSC)*.

3.2.1. *Composition*. Governorate Steering Committees (GSCs) will be established, chaired by the Governor. They will also include: the General Secretary of the Local Council; the General Manager of the Agriculture and Fisheries Department of the MoPIC; the General Manager of the Loan and Grant Department of the MoF (in charge of loans and credits); the General Manager of the Planning Department; the General Manager of the Women Development Department and the General Manager of the Project Department of the MoAI; the Agriculture and Irrigation Office Manager, and the PMU Manager.

3.2.2. *Responsibilities*. The main responsibilities of each GSC will include: (i) approval of Governorate Annual Work Plan and Budget (AWPB); (ii) ensure coordination between all stakeholders; (iii) ensure coordination with Governorate development plans; (iv) review progress reports and performance of Programme's activities.

C. Programme Implementation Manual (PIM)

The Programme will be executed as provided for in the Implementation Manual, which shall provide, among other things: the administrative and financial procedures; the roles and responsibilities of the programme implementation units; the detailed description of the implementation arrangement for the Programme components and the project typologies and targeting selection and control procedures. .

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Financing Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Grants and the allocation of the amounts of respective Grants to each Category and the percentages of eligible expenditures for items to be financed in each Category:

Category	Grant amount allocated (expressed in SDR)	ASAP Grant Allocated (expressed in SDR)	% of eligible expenditure to be financed (excluding taxes and duties)
I. Vehicles	250 000	310 000	The percentages of expenditures to be financed is detailed below
II. Equipment and Material	940 000	1 180 000	
III. Consultancies	2 000 000	3 120 000	
IV. Credit, Guarantee Funds	2 890 000	470 000	
V. Salaries and Allowances	2 210 000	650 000	
VI. Operating Costs	470 000	240 000	
Unallocated	980 000	660 000	
TOTAL	**9 740 000**	**6 630 000**	

(b) The terms and percentages of eligible expenditures to be financed by each Category, used in the Table above, are defined as follows*:*

"Vehicles" under Category I, shall mean eligible expenditures, net of all duties and taxes, incurred related to:

(i) Component 1: Vehicles financed 100% from ASAP Grant, for each of the 5 Governorates.

(ii) Programme implementation: Vehicles financed 100% from IFAD, for each of the 5 Governorate PMUs and the NPCU.

"Equipment & Material" under Category II, shall mean eligible expenditures, net of all duties and taxes, incurred related to:

(i) Component 1: Furniture for Community Development Association (CDAs) financed 100% from ASAP Grant, for each of the 5 Governorates.

(ii) Component 3: Veterinary kits financed 100% by ASAP Grant, for each of the 5 Governorates; Investment financed 30% from IFAD; Demonstrations financed 60% from IFAD and 20% from ASAP Grant, for each of the 5 Governorates.

(iii) Programme implementation: Computers, projectors, printers, GPS, camera and office furniture financed 100% from IFAD, for each of the 5 Governorate PMUs and the NPCU.

"Consultancies" under Category III, shall mean eligible expenditures, net of all taxes, incurred related to:

(i) Component 1: Studies and Technical Assistance in Community Institutional Building financed 100% from ASAP Grant; International Technical Assistance for Saving and Credit Associations (SCA) and Saving and Credit Groups (SCG) financed 100% from IFAD; Studies for exposure visits and value chain analysis financed 100% from ASAP Grant; and Studies for fair participation financed 80% from ASAP Grant. Financing relates to 5 Governorates.

(ii) Component 3: Studies for Capacity Building of Village Agriculture Technicians financed 100% from ASAP Grant for 5 Governorates.

(iii) Programme implementation: Studies, Capacity Building, Technical Assistance, Workshops and Audit financed 100% from IFAD for 5 PMUs and NPCU

"Credit, Guarantee Funds" under Category IV, shall mean eligible expenditures, net of taxes, incurred related to:

(i) Component 1: Savings Credit Association Capitalization and Savings Credit Group Matching Grants financed 100% from IFAD; Matching and Energy Grants for Income Generating Activities financed 100% from IFAD; Market Promotion financed 80% from ASAP Grant. Financing relates to 5 Governorates.

(ii) Component 2: Operation Costs for Village Agriculture Technicians financed 100% from ASAP Grant for Al Dhala and 100% by IFAD for Dhamar and Taiz.

"Salaries and Allowances" under Category V, shall mean eligible expenditures, net of taxes, incurred related to:

(i) Component 1: Equipment for Community Facilitators financed 100% from ASAP Grant, for 5 Governorates.

(ii) Programme implementation: Personnel Costs financed 60% from IFAD and 25% from ASAP Grant, for 5 PMUs and NPCU.

"Operating Costs" under Category VI, shall mean eligible expenditures incurred related to:

(i) Programme implementation: Operation and Maintenance of vehicles, equipment, offices and Steering Committee Meetings, financed 60% from IFAD and 40% from ASAP Grant for 5 PMUs and NPCU.

2. *Retroactive financing*. The Financing shall retroactively finance up to USD 400 000 of eligible expenditures incurred after 20th of September 2013 for: Recruitment of the key staff; Installation and deployment of the accounting systems; Alternations to LGMIS; Recruitment of a consultant for the preparation of the PIM; and Mobilization and sensitization of the communities in Dhamar and Al Dhala. These expenditures will be eligible under Categories III (Consultancies), V (Salaries and Allowances) and VI (Operating Costs).

Schedule 3

Special Covenants

Gender. For the purposes of this Agreement the Recipient shall ensure that the Programme benefits are delivered to poor rural women in the Programme area. The AWPBs and progress reports shall be disaggregated by gender as appropriate.

Logical framework

Objective Hierarchy	Key Performance Indicators	Means of Verification	Risks/Assumptions
Goal			
Poverty and food insecurity reduced and smallholder climate resilience increased	• 800,000 poor rural people/120 000 HHs lifted out of poverty [Total 1.18 million individuals/176,000 HHs]. • 800,000 poor rural people/120 000 poor smallholder HHs increased climate resilience - ASAP • 50 per cent reduction in average length of hungry period among beneficiaries • Reduction in chronic child malnutrition (Baseline in rural areas [2012]: 63.5 per cent) • Increase in HH asset ownership index	Baseline & impact surveys Government data (CSO) UNDP/World Bank poverty assessment UNICEF/WFP food security assessments	Improved security (A) Improved macro-economic conditions (A) Stable political transition (A)
Programme Objective			
Resilient and sustainable rural economic growth stimulated	• US$500 increase in household income through economic diversification and access to financial services after 5 years • per cent increase in the Community Capability Index (CCI)[1]as compared to baseline – ASAP	Baseline and impact survey	
Outcomes and Outputs by Component			
Component 1: Community Empowerment and Livelihood Diversification			
Outcome 1: Household and community empowered to manage own development and engage in income-generating activities	• At least 50 per cent of CDAs with medium-term climate resilient CAPs, reviewing them annually - ASAP • Increase in average HH savings (US$300 after 5 years) • #, value, and size of loans by SCGs (> 400 000 loans; US$48 million; US$120) and MFIs/commercial banks (> 11 000 loans; US$8 million; US$750)	Baseline & impact surveys CDA reports Interviews/focus groups Programme administrative reports SCAs and MFIs records	Traditional views of women's role in family and society can be changed (A)
Output 1.1: Representative CDAs established / strengthened	• 550 CDAs formed, strengthened and legally registered • 30 per cent of leadership positions in CDAs held by women	CDA reports Field staff reports Programme administrative records SCGs/SCAs reports MFBIs reports	Intra-community conflicts prevent formation of effective CDAs (R) PFIs unwilling to partner with SCAs (R)
Output 1.2: Basic/vocational training provided for women target groups	• At least 50 000 women receive literacy/life skills training • At least 30 000 women receive vocational training		
Output 1.3: Basic financial services made available	• SCGs established with 100 000 members (at least 70 per cent women) • At least 70 per cent of SCGs have access to financial resources from MFIs		
Output 1.4: Income-generating activities promoted	• At least 50 000 beneficiaries establish or expand an income-generating activity (of whom at least 50 per cent are women) (ASAP)		

[1] The CCI is the IFPRI tool used to measure community capabilities in the domain of natural resource governance.

Objective Hierarchy	Key Performance Indicators	Means of Verification	Risks/Assumptions
Component 2: Natural Resources Management and Resilient Infrastructure			
Outcome 2: Natural resource management improved and focusing on climate resilience	• US$55 million worth of new/existing rural infrastructure, including irrigation systems, made climate resilient - ASAP • 1 hr/day/HH reduction in time spent collecting water • 275 Soil and water conservation schemes proposed within CAPs implemented - ASAP	CDA reports Programme administrative reports Studies & surveys	
Output 2.1: Integrated water management plans implemented in target areas	• Water harvesting and storage efficiency increased by 30 per cent in all target areas compared to baseline • 1 220 ha of agricultural land rehabilitated and back in production - ASAP	Baseline & impact surveys CDA reports Field staff reports Programme administrative records WUAs & LMAs reports	Communities within watersheds willing to collaborate to plan and implement watershed management development schemes (A)
Output 2.2: Rangeland rehabilitated and carrying capacity increased	• 80 per cent of rangeland rehabilitation schemes (including reseeding and eradicating non-beneficial species) within CAPS are implemented • 50 rangeland resource assessment and monitoring plans developed and functional		
Output 2.3: Rural infrastructure made more resilient	• At least 244 km of quaternary roads upgraded and constructed with strengthened climate resilience, including features to protect against flood damage and to harvest water - ASAP • US$4 reduction in overall transportation cost • At least 80 per cent of the dry season drinking water supply measures proposed by the CAPs are implemented.	Baseline & impact surveys CDA reports Field staff reports Programme administrative records WUAs & LMAs reports	Communities willing to collaborate to plan and implement public infrastructure projects and to participate in their financing (A)
Component 3: Agriculture Development			
Outcome 3: Improved, climate resilient agricultural practices and technologies adopted.	• At least 70 per cent of smallholders in each target community adopt resilient agricultural practices or technologies by completion - ASAP • 30 per cent increase in yields/unit of water used – ASAP	Baseline & impact surveys CDA reports Government data (MoAI, MoTI, YSMO)	Farmers willing to adopt new technologies (A)
Component 4: Programme Management			
Outcome 4: Effective programme management arrangements operational	• Annual supervision missions provide 'satisfactory' rating for programme management	IFAD Supervision reports	
Output 4.1: Project management and coordination units established	• 5 Governorate-level PMUs established 3 months after entry into force • 1 NPCU established prior to start-up • National and Governorate steering committees established • Service providers and partners strengthened to cope with CC		